استحوذت على 84٪ من إجمالي نمو القيمة السوقية البالغ 10,5 مليارات دينار خلال أول 10 أشهر من 2025

الأسهم القيادية تقود مكاسب البورصة.. بارتفاعها 8,8 مليارات دينار

المحلل المالي

استمرت أسهم السوق الأول بتحقيق المكاسب القوية في أول 10 أشهر من عام 2025 بدعم من السيولة الكبيرة في السوق والنتائج المالية الجيدة لمعظم الشركات، حيث ارتفعت القيمة الرأسمالية السوقية للأسهم المدرجة في السوق الأول حتى تاريخ 30 أكتوبر 2025 بحوالي 8,8 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع 24,5٪، أي ما يعادل 84٪ من الارتفاع الإجمالي في القيمة السوقية لبورصة الكويت الذي بلغ منذ بداية السنة حوالي 10,5 مليارات دينار، لتسجل القيمة الرأسمالية السوقية الإجمالية لبورصة الكويت حوالي 54,5 مليار دينار.

وبلغت القيمة الرأسمالية السوقية لأسهم السوق الأول الـ 33 حوالي 44,6 مليار دينار أي ما يعادل 82٪ من القيمة السوقية لبورصة الكويت، فيما بلغت السيولة المتداولة على أسهم السوق الأول خلال أول 10 أشهر من 2025 نحو 12,54 مليار دينار بمعدل يومي للسيولة بلغ 62 مليون دينار، وبالتالي شكلت 55٪ من سيولة بورصة الكويت التي سجلت 22,6 مليار دينار بمعدل سيولة يومي لبورصة الكويت 111 مليون دينار، وذلك بعد ان شكلت في عام 2024 حوالي 66٪ من سيولة بورصة الكويت.

وتظهر الأرقام أن اسهم شركات السوق الأول أثبتت انها الأسهم القيادية ودعامة البورصة من حيث السيولة والأساسيات والقيمة السوقية حيث استقطبت تطبيق التقسيم الجديد في أول أبريل 2018 سيولة إجمالية بلغت 67,2 مليار دينار أي ما يعادل 68,5٪ من سيولة بورصة الكويت التي بلغت 98 مليار دينار خلال الفترة ذاتها، وربح مؤشر السوق الأول 22٪ منذ بداية عام 2025 مقابل 22,67٪ لمؤشر السوق العام لتتراكم مكاسب مؤشر السوق الأول منذ انطلاقه في 1 أبريل 2018 إلى 91٪ أي ما يعادل متوسط عائد سنوي في 7 سنوات ونصف بلغ 12٪، بينما بلغت مكاسب مؤشر السوق العام 81٪ خلال الفترة ذاتها أي ما يعادل متوسط عائد سنوي 11٪.

شركات السوق الأول

أما على صعيد شركات السوق الأول، فقد كان بيت التمويل الكويتي الأعلى تداولا من حيث القيمة المتداولة في أول 10 أشهر من عام 2025، حيث بلغت السيولة على أسهمه حوالي 1,97 مليار دينار وشكلت 15,7٪ من تداولات اسهم السوق الأول، وفي الوقت ذاته حقق السهم عائدا إيجابيا في أول 10 أشهر من السنة نسبته 16,3٪ لتسجل قيمته الرأسمالية السوقية 14,84 مليار دينار بالمقارنة مع 12,76 مليار دينار نهاية عام 2024، وذلك بدعم من النتائج المالية التي تحققت في أول 9 اشهر من السنة، حيث حقق البنك صافي أرباح قياسية قيمتها 492,7 مليون دينار بالتزامن مع نمو محفظة التمويل بنسبة 11٪ لتسجل 21,2 مليار دينار.

وحقق سهم بنك الكويت الوطني منذ بداية السنة عائدا إيجابيا نسبته 23٪ بدعم من صافي أرباح قياسية لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2025 قيمتها 467,4 مليون دينار وارتفاع ملحوظ (+10٪) في محفظة القروض إلى 26,1 مليار دينار، لتسجل قيمته الرأسمالية السوقية 9,2 مليارات دينار، وسجل ثاني أعلى سيولة قيمتها 1,07 مليار دينار.

وسجل سهم بنك وربة ثالث أعلى سيولة منذ بداية السنة قيمتها 959 مليون دينار ما يعادل 7,6٪ من السيولة المتداولة على اسهم السوق الأول، وتخطت قيمته الرأسمالية السوقية مستوى 3 مليارات دينار لتسجل 3,15 مليارات دينار وسط سيولة متوسطة على أسهمه بلغت 374 مليون دينار، أما مجموعة زين، وبعد ارتفاع سعر سهمها بنسبة 13٪ ، ارتفعت قيمتها السوقية إلى 2,3 مليار دينار وحافظت على سيولة قيمتها 362 مليون دينار.

ملكيات الأجانب

أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات الأجنبية في رؤوس أموال شركات السوق الأول وبالتزامن مع ارتفاع نسب ملكيات الأجانب والارتفاع القوي في القيمة الرأسمالية السوقية لمعظم الشركات، فقد بلغت كما في نهاية شهر أكتوبر 2025 حوالي 7,1 مليارات دينار من اصل قيمة سوقية إجمالية لشركات السوق الأول بلغت 44,6 مليار دينار، أي ما يعادل 16٪ من قيمتها السوقية، وبالتالي بلغت قيمة الاستثمارات الكويتية (للمستثمرين الكويتيين) في شركات السوق الأول حوالي 37,5 مليار دينار تعادل 84٪ من القيمة السوقية لشركات السوق الأول.

وتصدر بنك الكويت الوطني من حيث قيمة مساهمة المستثمرين الأجانب التي بلغت 2,54 مليار دينار وبنسبة ملكية 27٪ من رأسمال البنك. أما بيت التمويل الكويتي فجاء في المرتبة الثانية بقيمة استثمارات أجنبية بلغت 2,1 مليار دينار وبنسبة ملكية 14,1٪. أما مجموعة زين وبنك بوبيان فبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي فيهما 339 مليون و226,4 مليون دينار على التوالي.

من شركة «Expliseat».. في أول توسع لها بالشرق الأوسط

«الجزيرة» تتسلم مقاعد «TiSeat 2X» لأسطول طائرات «A320»

أعلنت شركة طيران الجزيرة خلال معرض دبي للطيران 2025 عن تسلمها مقاعد من نوع «TiSeat 2X» من شركة «ـExpli seat»، وذلك لأسطول طائراتها من طراز إيرباص (A320)، حيث تمثل هذه الخطوة أول توسع لشركة «Expliseat» في الشرق الأوسط، وتجسد التزامها بدعم شركات الطيران خلال مراحل نموها عبر تقنياتها خفيفة الوزن والمثبتة كفاءتها عالميا.

وفي هذا الإنجاز الجديد لكلتا الشركتين تتسلم طيران الجزيرة نسختين من المقاعد، وهما «TiSeat 2X Lite» و«TiSeat 2X Prime» لتمنحها هذه الخطوة مرونة أكبر في تصميم وتخصيص مقصورات الركاب وفق متطلبات الوجهات المختلفة، وبهدف تحقيق أقصى مستوى من الكفاءة التشغيلية الممكنة.

وستوفر طيران الجزيرة بهذه المقاعد ما يقارب 1.2 طن متري في وزن الطائرة الواحدة، ما يسهم في خفض استهلاك الوقود وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 126 كيلوغراما لكل ساعة طيران.

باراتان باسوباثي خلال الإعلان عن تسلم طيران الجزيرة للمقاعد الجديدة

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، باراتان باسوباثي: «مع توسع طيران الجزيرة نحو أسطول يضم 50 طائرة وشبكة وجهات تصل إلى 100 وجهة، فإن الاستثمار في مقاعد TiSeat 2X يمثل خطوة استراتيجية نحو نمو أذكى وأكثر كفاءة، فهذه الترقية تمنحنا ميزة حصرية لفتح خطوط إلى وجهات جديدة وبالذات الوجهات الأبعد والأقل خدمة مع تعزيز الجدوى الاقتصادية لشبكتنا الحالية».

وأضاف: «هذا المستوى من الكفاءة يدعم استراتيجيتنا للنمو المستدام ويعزز ثقتنا في الاستثمارات التي نقوم بها استعدادا للمرحلة القادمة من التطور. وبالتزامن مع احتفالنا بمرور 20 عاما على انطلاق عملياتنا، تشكل هذه الشراكة خطوة إضافية في مسيرتنا نحو الابتكار والتميز التشغيلي وتقديم تجربة سفر راقية لعملائنا، فهذه المقاعد الجديدة لن توفر فقط راحة أكبر للمسافرين، بل ستمكننا أيضا من توسيع نطاق رحلاتنا وإضافة المزيد من الوجهات إلى شبكة طيران الجزيرة».

ومن المقرر أن تنطلق أول رحلة لطيران الجزيرة مجهزة بمقاعد «TiSeat 2X» في 28 نوفمبر 2025، لتكون أول رحلة تجارية في العالم تشغل بهذه المقاعد على طائرة من طراز «A320neo»، كما تمثل هذه المقاعد التي تم تسليمها خطوة استراتيجية لشركة «Expliseat» في سوق الطيران الإقليمي بالشرق الأوسط.

وتتميز مقاعد «TiSeat 2X» بتصميم فريد يعتمد على هيكل مصنوع من التيتانيوم وألياف الكربون المركبة، ما يخفف وزن المقعد بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالمقاعد الاقتصادية التقليدية، ويجمع التصميم المبتكر، المحمي بأكثر من 100 براءة اختراع، بين المتانة العالية، وانخفاض تكاليف الصيانة، وتحسين راحة الركاب.

كما تتيح تقنية المقاعد المدمجة إمكانية إعادة توزيع المساحات داخل المقصورة بما يتناسب مع متطلبات السعة التشغيلية، دون المساس بمستوى تجربة الركاب وجودة الخدمة.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة Expliseat، أموري بربيرو: «تواصل طيران الجزيرة تبني نهج استباقي في توظيف أحدث التقنيات لمقصورات الطائرات بهدف تعزيز كفاءتها التشغيلية ومزاياها التنافسية. إن تسليم هذه المقاعد يثبت نجاح نهجنا في دعم شركات الطيران خلال مراحل توسعها، سواء في تطوير الشبكات أو تحسين الأسطول أو إدارة التكاليف التشغيلية».

بزيادة سنوية 4,7٪.. وارتفاع تحويلاتهم من دول الخليج 6٪ إلى 4,5 مليارات دولار

453 مليون دولار تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت في 9 أشهر

كشفت بيانات رسمية، صادرة عن بنك الفلبين المركزي، عن ارتفاع تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت خلال أول 9 أشهر من العام الحالي بنسبة 4,71٪، لتصل إلى 453,04 مليون دولار، وذلك مقارنة بقيمة تحويلاتهم البالغة 432,7 مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام 2024.

وأظهرت البيانات ارتفاع قيمة تحويلات العمالة الفلبينية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال أول 9 أشهر من 2025 بنسبة 6,03٪، حيث بلغت قيمتها نحو 4,5 مليارات دولار، مقابل 4,25 مليارات دولار في الفترة ذاتها من عام 2024. وحسب إحصائية «معلومات مباشر»، فقد شكلت بذلك تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج الست 96,67٪ من حجم تحويلات تلك العمالة من الشرق الأوسط التي تقدر بـ 4,66 مليارات دولار، كما مثلت تحويلات العمالة الفلبينية من دول الخليج 42,92٪ من مجمل تحويلاتها من قارة آسيا ككل خلال أول 9 أشهر من عام 2025 البالغة 10,49 مليارات دولار.

ووفق للإحصائية، فقد ارتفعت قيمة تحويلات العمالة الفلبينية من مجمل دول العالم بالفترة من مطلع يناير حتى ختام سبتمبر 2025، إلى 26,03 مليار دولار، 17,30٪ منها قادمة من دول الخليج، مقابل 25,23 مليار دولار للفترة نفسها من العام المنصرم.

وجاء في المقدمة من حيث معدل النمو التحويلات القادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8,09٪، فيما سجلت سلطنة عمان أقل معدل نمو سنوي بين نظرائها بواقع 1,85٪. واقتنصت المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من التحويلات بنحو 1,66 مليار دولار، وتتبعها الإمارات بـ 1,16 مليار دولار، فيما جاءت أقل التحويلات من مملكة البحرين بـ 201,20 مليون دولار، وذلك أول 9 أشهر من العام الحالي.

بالتزامن مع توسع ملحوظ لنمو القطاعات غير النفطية بنسبة تفوق 4٪.. ومدعوماً بتسارع نمو إنتاج النفط

«الوطني»: الاقتصاد الإماراتي يواصل أداءه القوي في 2026

توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن يستمر الأداء الاقتصادي القوي لدولة الإمارات خلال العام المقبل، وذلك للعام السادس على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2026 نحو 4,5٪، بانخفاض طفيف عن 4,8٪ المسجلة خلال العام الحالي، لكن النمو سيبقى الأسرع في منطقة الخليج العربي.

وأوضح التقرير أن هذا الأداء الإيجابي يستند إلى قوة الاستهلاك ونمو الائتمان الشخصي، والطفرة العقارية، والاستثمارات الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والنقل والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى النمو السريع لعدد السكان (بمتوسط 7,5٪ في إمارتي دبي وأبوظبي عام 2024).

وأشار «الوطني» إلى أن السلطات الإماراتية تواصل تكثيف جهودها في خطط الإصلاح والتنويع الاقتصادي (رؤية نحن الإمارات 2031، أجندة دبي D33، ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030) فيما سيبقى الإنفاق الحكومي مرتفعا لاستكمال مجموعة من المشاريع الكبرى، بما في ذلك مجمع الطاقة الشمسية في العزيزة ـ أبوظبي بقيمة 6 مليارات دولار، ومشروع «ستارغيت» للذكاء الاصطناعي (8 مليارات دولار)، وسكة حديد الاتحاد عالية السرعة (14,6 مليار دولار).

وأضاف التقرير أن ارتفاع حجم الاستثمارات وتوسع التجارة الدولية ساهما في استمرار وتيرة النمو الاقتصادي، إلا أنها باتت مهددة في ظل مشهد عالمي معقد يتمثل في تباطؤ النمو العالمي، وفرض الرسوم الجمركية، وانخفاض أسعار النفط، والتطورات الجيوسياسية الإقليمية.

ورغم تأثر السياحة ومؤشرات الثقة في الأعمال خلال عام 2025، فقد تمكن الاقتصاد من مواجهة هذه التحديات بفضل قوة مؤشرات التنافسية، وارتفاع مستويات التنويع الاقتصادي، وسلامة واستقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى محدودية الأثر المباشر للرسوم الجمركية (المقتصر غالبا على صادرات الصلب والألمنيوم).

وتبقى توقعات «الوطني» الأساسية بأن يستمر هذا الوضع في عام 2026. كما أن خفض حدة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتقدم عملية السلام في غزة ـ إذا استمرت ـ يزيلان مخاطر رئيسية، ويعززان ثقة المستثمرين تجاه الاقتصاد الأكثر اندماجا عالميا في المنطقة، مما يمنح التوسع الاقتصادي زخما جديدا.

وفي الوقت نفسه، ولأول مرة منذ عام 2022، فمن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الخام ليصل إلى 3,4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2026، مدفوعا بتراجع تخفيضات منظمة الأوبيك+ وارتفاع خط الأساس للإنتاج للإمارات.

ومع توقع توافر طاقة إنتاجية فائضة تبلغ 1,6 مليون برميل يوميا بعد اكتمال تطوير حقول «زاكوم العلوي» و«دلما» في عام 2026، ستكون الإمارات في موقع جيد للاستفادة من توجه منظمة الأوبيك+ الجديد نحو زيادة الإمدادات واستعادة الحصة السوقية.

وأشار تقرير البنك الوطني إلى أن أسواق العقارات في دبي وأبوظبي شهدت نشاطا قويا في المبيعات خلال عام 2025 (دبي +20٪ على أساس سنوي في الربع الثالث، أبوظبي +40٪). وقد جاءت مستويات الطلب أقوى من المتوقع، ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه الإيجابي في عام 2026، وإن كان بوتيرة أبطأ، خاصة في أبوظبي، إذ يتزايد اهتمام المستثمرين في ظل استمرار بقاء التقييمات أقل من دبي.

وأضاف ان المبيعات تستمر مدعومة بالطلب الأجنبي القوي وضعف الدولار الأميركي مقارنة بالسنوات الأخيرة، لكن هناك مؤشرات، خاصة في دبي، على تباطؤ نمو الأسعار (إلى 13٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من 21٪ في عام 2024)، في ظل المبادرات الحكومية المستمرة لزيادة المعروض السكني، مثل خطة دبي للإسكان الميسر التي تتضمن أكثر من 17 ألف وحدة، كما تعتزم أبوظبي تسليم 40 ألف وحدة بحلول عام 2029. وفي الوقت نفسه، ورغم النمو الاقتصادي السريع، يتوقع أن يبقى معدل التضخم أقل من 2٪ في عام 2026، بفضل تباطؤ نمو الإيجارات في دبي، وانخفاض تضخم أسعار الغذاء، وتراجع أسعار الوقود.